«هيومن رايتس ووتش»:

تحقيقات التحالف لا تستجيب للمعايير الدولية الخاصة بالشفافية والحياد والاستقلالية

الفريق المشترك يبرّئ التحالف ويرفض التحقيق في استخدامه ذخائر عنقودية

وجّهت منظّمة "هيومن رايتس ووتش" رسالة إلى المستشار القانوني للفريق المشترك لتقييم الحوادث التابع لتحالف العدوان الجنرال منصور أحمد المنصور أعربت فيها عن القلق لكون آلية التحقيق للتحالف بقيادة السعودية "الفريق المشترك لتقييم الحوادث"، لا تستجيب للمعايير الدولية الخاصة بالشفافية والحياد والاستقلالية، وسعياً للحصول على معلومات إضافية حول أنشطة التحقيق الجارية للفريق المشترك.

على دول التحالف الالتزام بالملاحقة القضائية للمشتبه بجنايتهم في جرائم حرب وتوفير الجبر للضحايا

قصف القاعة الكبرى جريمة حرب بإرادة وقصد ويجب التحقيق مع الضالعين فيها

وقالت الرسالة إنه منذ 26 مارس 2015 وثّقت "هيومن رايتس ووتش" 17 هجمة للتحالف اشتملت على استخدام ذخائر عنقودية محظورة دولياً، و61 غارة جوية للتحالف يبدو أنها غير قانونية، تسبّبت في فقدان لأرواح وممتلكات في صفوف المدنيين، بما يشمل هجمات ربما تشكّل جرائم حرب.

كما وثّقت الأمم المتحدة ومنظّمة "العفو الدولية" ومنظّمة "مواطنة" وهي منظمة حقوقية يمنية بارزة، عشرات الغارات الجوية الأخرى للتحالف التي يبدو أنها غير قانونية.

وبين مارس 2015 وأكتوبر 2016، قُتل 4125 مدنياً وأصيب 7207 آخرين في اليمن، والأغلبية العظمى جرّاء غارات جوية للتحالف، بحسب "المفوّضية السامية لحقوق الإنسان" بالأمم المتحدة.

وأفادت المفوّضية السامية في أغسطس أن الغارات الجوية كانت "السبب الأكبر للخسائر" على مدار العام المنقضي.

وشدّدت المنظّمة على أن الدول الأطراف في النزاعات المسلّحة ملزمة بالتحقيق في مزاعم جرائم الحرب المتهمة بارتكابها قواتها أو التي يزعم وقوعها على أراضيها، وكذلك عليها التزام بالملاحقة القضائية للمشتبه بكونهم جناة في جرائم حرب، في محاكمات عادلة، مع توفير الجبر لضحايا الانتهاكات.

ومنذ أغسطس 2016، أصدر الفريق المشترك النتائج الأوّلية للتحقيقات في 14 هجمة للتحالف، وأصدر معها نحو صورة واحدة لكل هجمة. في حين أوصى الفريق المشترك التحالف بتقديم تعويضات للضحايا في 33 من تلك الهجمات، مع إمكانية اتّخاذ التدابير اللازمة بحق ضابطين متورّطين في واقعتين، فلا تعرف "هيومن رايتس ووتش" بأية خطوات ملموسة اتّخذت لتفعيل عملية التعويض أو لمحاسبة الضابطين على جرائم الحرب المحتملة. ولم تكن منهجية الفريق المشترك شفّافة، بما يشمل سبل تحقّقها من المعلومات وكيفية اختيارها للوقائع الخاضعة للتحقيق، أو تحقيقاتها في أفعال أطراف بالنزاع لا تتبع التحالف. ولم تكن أيضاً توصياتها إزاء أعضاء التحالف تتمتّع بالشفافية. في حين أقرّ التحالف باستخدام الذخائر العنقودية، مدّعياً أنه فعل هذا مع توخي الالتزام بالقانون الدولي، فحتى الآن لا يبدو أن الفريق المشترك فحص هجمة واحدة تشتمل استخدام ذخائر عنقودية.

وفي 10 من الهجمات الـ 14 التي حقّق فيها الفريق المشترك، برّأ الفريق التحالف من مسؤوليته عن الانتهاكات المزعومة، في الأغلب بالوصول إلى نتائج معلوماتية وقانونية مختلفة عن التي توصّلت إليها الأمم المتحدة ومنظّمات حقوقية وثّقت الهجمات عينها.

وأوضحت الرسالة أوجه التباين من حيث المعلومات والرؤى القانونية بين الفريق المشترك و"هيومن رايتس ووتش" في 5 هجمات تم فحصها، وكذلك وجّهت بعض الأسئلة للفريق المشترك حول أوجه التباين ونشاط الفريق في المجمل، إذ أن هناك منظّمات أخرى، منها "العفو الدولية" و"أطباء بلا حدود"، توصّلت إلى نتائج مختلفة عن التي توصّل إليها الفريق المشترك إبان تقصيها في هجمات أخرى حقّق فيها الفريق المشترك.

قصف القاعة الكبرى

وركّزت الرسالة على أنه بعد قصف لقاعة عزاء بصنعاء في 8 أكتوبر، نفت في البداية مصادر بالتحالف المسئولية عن الغارة. لكن في اليوم التالي أعلن التحالف أنه سيحقّق في الواقعة بدعم من الولايات المتحدة. وتوصّل الفريق المشترك "بعد اطّلاعه على جميع الوثائق بما في ذلك إجراءات وقواعد الاشتباك، وتقييم الأدلة بما في ذلك إفادات المعنيين وذوي العلاقة في الحادثة" لأن طرفاً بالنزاع ينتمي للرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي مرّر معلومات مغلوطة لطائرة للتحالف مع "الإصرار على استهداف الموقع بشكل فوري". وأشار الفريق المشترك لأن مركز العمليات الجوية باليمن وجّه الطائرة لتنفيذ المهمة "دون الحصول على توجيه من الجهة المعنية في قيادة التحالف لدعم الشرعية... ومن دون اتّباع الإجراءات الاحترازية المعتمدة من قيادة قوات التحالف للتأكد من عدم وجود الموقع ضمن المواقع المدنية محظورة الاستهداف". وأوصى الفريق المشترك باتّخاذ التدابير اللازمة ضد الضباط المسئولين، وبتعويض الضحايا، وبمراجعة قواعد اشتباك التحالف. وبعد أسبوع، قبل التحالف بنتائج تحقيقات الفريق المشترك وأعلن عن بدء تنفيذ التوصيات.

وتوصّلت "هيومن رايتس ووتش" لأنه بغضّ النظر عن المعلومات الخاطئة، فإن قوات التحالف سواءً في مركز العمليات الجوية باليمن أو في الرياض إما كانت تعرف أو لها أن تعرف بأن أي هجوم على القاعة سيؤدّي إلى خسائر هائلة بصفوف المدنيين. كان موعد ومكان العزاء معلناً، مع امتلاء القاعة بمئات المدنيين وقت الهجوم.

وقابلت "هيومن رايتس ووتش" 14 شاهد عيان على الواقعة ورجلين وفدا على المكان فور وقوع الغارة الجوية للمساعدة بجهود الإنقاذ، من بين مصادر أخرى، واطّلعت على مقاطع فيديو وصور لموقع الغارة ومخلّفات ذخائر. كانت الغارة هجمة غير قانونية إما عشوائية أو غير متناسبة، على المدنيين وأعيان مدنية، في انتهاك لقوانين الحرب. ويبدو أن الصالة الكبرى هوجمت بإرادة، أي قصداً أو من واقع الاستهتار، وهو ما يشكّل جريمة حرب، ولابد من التحقيق جنائياً مع الضالعين في الواقعة.

الأمم المتحدة: 80% من سكان اليمن بحاجة إلى مساعدات إنسانية

صنعاء- "الميثاق"

قال مدير مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن أوكي لوتسما إن اليمن يواجه أزمة سياسية وإنسانية وتنموية غير مسبوقة، حيث يعتبر اليمن أفقر بلد في المنطقة العربية.

وأوضح لوتسما في بيان صحفي أنه في الفترة الأخيرة ارتفع هذا العدد بشكل حاد، حيث يحتاج أكثر من 21,5 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية الآن، وهو ما يقرب من 80% من سكان البلاد البالغ تعدادهم 28 مليون نسمة.

وأضاف: "لقد انفرط عقد التحوّل السياسي في اليمن وتحوّل إلى حرب شاملة في مارس 2015م، والتي كان لها عواقب كارثية..

وزاد الصراع من إفقار الشعب اليمني وزاد من أوجه ضعفه. فهناك ما لا يقل عن 8 ملايين شخص يعانون بشدّة من انعدام الأمن الغذائي، مع معاناة أكثر من 460 ألف طفل من سوء التغذية الحاد. وتخضع قدرة اليمنيين الملحوظة على مواجهة الأزمة إلى اختبار وصل إلى أقصى حدود التحمّل. لقد دفعت الحرب الضعفاء من أفراد الشعب اليمني إلى حافة المجاعة.

وأدّت زيادة نقص الغذاء والدواء والكهرباء وفرص العمل إلى تفاقم الوضع الإنساني المتردّي أصلاً. ويشكل ارتفاع نسبة اليمنيين الذين يحتاجون إلى مساعدة إنسانية ضغطاً شديداً على الوكالات الإنسانية والإنمائية التي تعاني من نقص الاعتمادات المالية. فلا يتوفّر إلا أقل من 50% من التمويل اللازم من أجل خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لعام 2016م..

منسق الشؤون الإنسانية:

50 ألف قتيل وجريح في اليمن بسبب استمرار العدوان

21 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات غذائية

قال منسق الشؤون الانسانية للأمم المتحدة جيمي مكغولدريك إن الوضع الانساني يزداد سوءاً، مع ارتفاع ضحايا الحرب الى مايقارب 50 ألف قتيل وجريح،اضافة الى حاجة ملايين الاشخاص للتأمين الغذائي.

وكشف المنسق الأممي لدى عرضه مؤشرات الوضع الانساني أن عدد الاشخاص المحتاجين للتأمين الغذائي يناهز الـ 18,8 مليون نسمه (اقل بنسبة 10% من تقديرات العام الماضي)..

مشيراً إلى ان نحو 10,3 مليون نسمة في حاجة شديدة للغذاء، و8,5 مليون نسمة بحاجة متوسطة، و15,0 مليون شخص هم من المحتاجين غير النازحين .

مؤكداً أن الحرب في اليمن ألقت بمعاناة كبيرة على المدنيين أكثر والبنية التحتية المدنية.. وكشف مكغولدريك عن اعتزام برنامج الأغذية استقدام 4 رافعات متنقلة من اليابان وقبلها من دبي ستصل نهاية الشهر الجاري الى ميناء الحديدة من أجل تسهيل عملية التفريغ للبواخر وسرعة وصول المساعدات الى محتاجيها.. مؤكداً أن حجم الأغذية والوقود الواصلة الى ميناء الحديدة 32% فقط من احتياجات السكان الغذائية هو ما يصل، في حين يصل حوالى 60% من احتياجات الوقود والمشتقات النفطية وما تحتاجه السوق اليمنية بشكل عام.

لافتاً الى أن هذا النقص ناجم عن الهجمات الجوية على ميناء الحديدة وتضرر الرافعات.. مشيراً الى أن 8 ملايين يمني فقدوا وظائفهم واصبحوا عاطلين وتوقفت أعمالهم.

وقال: ان احتياجات الاشخاص النازحين والعائدين والمتضررين من النزاع المسلح كبيرة جداً ، حيث وصل عدد النازحين الى نحو 2,2 مليون نسمة.

واشار إلى أن مسحاً ميدانياً نُفذ شمل ما يقارب 3 آلاف موقع 90% منها مناطق نازحين ومجتمعات مستضعفة، و10 % مناطق عودة للمجتمعات المستضيفة في جميع مديريات اليمن البالغ عددها 333 مديرية .

ولفت إلى أن عدد العائدين إلى مناطقهم نحو 1,1مليون شخص، منهم 86% نزحوا إلى انحاء اخرى في مناطق اقامتهم الاصلية، و7% نزحوا لدى عائلات مضيفة، و7% استطاعوا استئجار منازل.

وبيَّن أن 114 منظمة تعمل حالياً في اليمن من اجل تحسين الوضع الانساني والصحي.

واشار إلى أن عدد ضحايا الحرب من جميع الاطراف يصل إلى حوالي 10 الاف قتيل ونحو 40 الف مصاب.

4 ملايين يمني فقدوا أعمالهم جراء الحرب والوضع الاقتصادي

استمرار إغلاق مطار صنعاء أمر غير مقبول

ونوه إلى أن غياب الاحصاءات الرسمية يعود إلى أن المنظمات الانسانية الدولية تعمل في اليمن في بيئة معقدة.

لافتاً إلى أن اقفال الموانئ والمطارات فاقم الوضع الانساني وتسبب في عرقلة وصول المساعدات الانسانية والطبية لليمن" في اشارة إلى الحظر الذي يفرضه تحالف العدوان السعودي الاماراتي على الطيران المدني.

وجدد التأكيد على أن إغلاق مطار صنعاء أصبح أمراً غير مقبول تماماً وطال أمده، مخلّفاً الكثير من المعاناة للشعب اليمني.